مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١١٨

الأربعاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/١٧

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنتزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي فريري
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٧.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية كوريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد فيلتمان وإلى إحاطة أخرى أقدمها بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

وأعطي الكلمة الآن للسيد جيفري فيلتمان.

السيد فيلتمان (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا لوكالة الأنباء الرسمية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومصادر حكومية عديدة، فقد أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حوالي الساعة ٠٢/٤٨ بالتوقيت المحلي من يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قذيفة تسيارية سمتها ”الصاروخ التسياري العابر للقارات هواسونغ -١٥“. وتفيد التقارير بأن القذيفة أُطلقت من منطقة تقع إلى الشمال من بيونغ يانغ، حيث قطعت مسافة تقارب ٩٥٠ كيلومترا في مسار بلغ أقصى ارتفاع له حوالي ٥٠٠ ٤ كيلومتر قبل أن تسقط في البحر داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان.

وتشير هذه القياسات إلى أنه في حال اتباع القذيفة، بتركيبها الحالي، لمسار طيران معياري، فإن مداها سيفوق ٠٠٠ ١٣ كيلومتر. وهذه ثالث تجربة إطلاق لقذيفة تسيارية يبدو أنها ذات مدى عابر للقارات، تُجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أقل من ستة أشهر وهي عملية الإطلاق العشرون لقذيفة تسيارية خلال هذا العام. ولم تصدر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مرة أخرى، أي إخطارات لضمان سلامة المجال الجوي أو البحري.

وادعت وسائل الإعلام الرسمية أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باتت الآن ”قادرة على ضرب كامل البر الرئيسي للولايات المتحدة“. كما ادعت وسائل الإعلام الرسمية أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ”أنجزت أخيرا القضية التاريخية العظيمة المتمثلة في استكمال القوة النووية للدولة وفي بناء قوة في مجال الصواريخ“.

إن هذه المرة الثالثة عشرة التي يجتمع فيها المجلس لمناقشة مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠١٧. فقد سببت التجارب النووية والصاروخية المتكررة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مدى العامين الماضيين حالة توتر شديد في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. ويجب عكس مسار هذه الدينامية. ولا يمكن أن يكون الحل إلا سياسيا.

وبالنظر إلى المخاطر الجسيمة التي قد تترتب عن أي مواجهة عسكرية، لا بد لمجلس الأمن، في إطار الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية، أن يبذل قصارى جهده لمنع التصعيد. وتكتسي الوحدة في مجلس الأمن أهمية قصوى. كما تتيح وحدة مجلس الأمن فرصة لمواصلة العمل الدبلوماسي. وتلك فرصة يجب اغتنامها في هذه المرحلة الخطرة لإيجاد مخرج والعمل على تهيئة ظروف مواتية لإجراء مفاوضات.

ويدين الأمين العام بشدة عملية إطلاق القذيفة الأخيرة. إذ يشكل هذا انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن وينمّ عن عدم الاكتراث التامّ برأي المجتمع الدولي الموحّد. ويحث الأمين العام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن اتخاذ أي خطوات أخرى من شأنها زعزعة الاستقرار. ويؤكد الأمين العام مُجدداً التزامه بالعمل مع جميع الأطراف، سعيا للتخفيف من حدة التوترات.

وقد دعوت إلى عقد اجتماع في هذا الصباح مع الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإبلاغه برسالة الأمين العام شخصيا. وخلال الاجتماع، شددت على أنه ما من شيء أكثر تهديداً للسلام والأمن في العالم مما يحدث الآن في شبه الجزيرة الكورية.

وناقش الأمين العام الوضع في شبه الجزيرة الكورية مع جميع الأطراف المعنية على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. وخلال اجتماع الأمين العام مع السيد ري يونغ هو، وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في ٢٣ أيلول/سبتمبر، أعرب الأمين العام عن القلق إزاء حالة التوتر التي تشهدها شبه الجزيرة الكورية ودعا إلى وقف التصعيد والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وشدّد الأمين العام على ضرورة التوصل إلى حل سياسي.

وفي خضم حالة التوتر الشديد، تؤدي الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني دورا حاسما في إنقاذ حياة أشد الفئات ضعفا في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فلا تنفك الاحتياجات تتزايد ويظل الأمن الغذائي مصدر قلق بالغ لـ٧٠ في المائة من السكان. ونود تذكير الدول الأعضاء مرة أخرى بالحاجة إلى دعم الأنشطة الرامية إلى إنقاذ الأرواح التي تضطلع بها المنظمات الإنسانية في ذلك البلد.

وسنواصل متابعة التطورات عن كثب وسنستمر في التنسيق الوثيق مع المنظمات الدولية المعنية ومع أعضاء المجلس، فضلاً عن الحكومات الأخرى المعنية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أدلي الآن ببيان بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

يشرفني أن أحيط مجلس الأمن علما بشأن أنشطة اللجنة المنشأة، عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) خلال الفترة الممتدة من ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وفقا للفقرة ١٢ (ز) من ذلك القرار. إن اللجنة تدين بشدة الانتهاكات المستمرة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما إطلاق القذيفة التسيارية التي عبرت سماء اليابان في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وعملية الإطلاق التي أجريت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وعقب اتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الذي وسع بقدر كبير نطاق نظام الجزاءات، شاركت اللجنة في تيسير تنفيذ جميع تدابير الجزاءات، مواصلةً بذلك جهودها في هذا الصدد.

وفي إطار أنشطة التوعية التي تضطلع بها اللجنة، عقدتُ جلسة إحاطة مفتوحة مع أعضاء الأمم المتحدة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لتقديم لمحة عامة مفصلة عن توسيع نظام الجزاءات والتزامات الدول الأعضاء في هذا الصدد. وأتاحت جلسة الإحاطة منبرا للدول الأعضاء لتدارس ما تواجهه من تحديات واستكشاف الفرص المتاحة لها، ولإثارة أسئلة وشواغل محددة، فيما تعكف على تنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما شجّعتُها على تقديم تقارير

التنفيذ الوطنية بشأن التدابير المحددة التي اتخذتها من أجل تنفيذ القرارات على نحو فعال.

وحتى اليوم، تلقت اللجنة ١٠٢ تقريراً، و ٨٩ تقريراً، و ٣١ تقريراً من تقارير التنفيذ الوطنية المتعلقة بالقرارات ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) على التوالي. ولئن كان معدل تقديم التقارير هذا يزيد كثيرا عن تلك المقدمة بموجب القرارات السابقة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ينبغي التذكير بأن القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) يطلب من جميع الدول الأعضاء تقديم تقارير التنفيذ الوطنية الخاصة بها في غضون ٩٠ يوما من اعتماده، أي في موعد غايته ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة إخطارات من الدول الأعضاء تبلغ فيها اللجنة بإدخال تعديلات على تشريعاتها الوطنية بغية كفالة الاتساق مع الأحكام المالية لقراراي مجلس الأمن ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٥٦ (٢٠١٧)، واستمرت في أداء مهامها من خلال إجراء عدم الاعتراض المنصوص عليه في الفقرة ٥ (ج) من المبادئ التوجيهية المنظّمة لسير عمل اللجنة.

وفي ذلك الصدد، وافقت اللجنة في ١٢ أيلول/سبتمبر على تحديثات لقائمة الأفراد والكيانات غير الرسمية باللغة الكورية التي تضمنت الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤها في المرفقين الأول والثاني من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧). وعقب اتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، وافقت اللجنة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر على المزيد من التحديثات للقائمة غير الرسمية باللغة الكورية التي تضمنت الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤها في المرفقين الأول والثاني من ذلك القرار.

وفيما يتعلق بتنفيذ القرارات ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، يسرني الإشارة إلى أن اللجنة وافقت في ٢٩ أيلول/سبتمبر على قائمة من البنود تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وفقا للمادة ٤ من القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧). ووافقت اللجنة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر على قائمة بمواد متصلة بالأسلحة التقليدية وفقا للشروط المنصوص عليها في الفقرة ٥ من القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) ،وأبلغت بها مجلس الأمن. وتجري مداولات اللجنة فيما يتعلق بتحديث قائمة البنود المتعلقة بالحربين الكيميائية والبيولوجية.

كما يسرني أن أبلغكم أنه في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ووفقا للفقرة ٦ من القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، تمكنت اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأن قائمة تحديد أربع سفن عملا بالتدابير المفروضة بموجب الفقرة ٦ من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧). وفيما يتعلق بقائمة الجزاءات عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وافقت اللجنة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر على تصويب تقني لكيان محدد على قائمة الجزاءات، وتدرس طلبات مقدمة من منظمة حكومية متعلقة بكيان وفرد محددين.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة طلب إعفاء من إحدى الدول الأعضاء للسماح بدخول السفينة PETREL 8 مرة واحدة إلى ميناء دونغي في جمهورية كوريا. ووافقت اللجنة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر على طلب الإعفاء من التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٦ من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) والقرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧). وواصلت اللجنة تلقي الإخطارات عن تنفيذ القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) بشأن نقل الفحم عبر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغرض تصديره من ميناء راجين فحسب. كما أخطرت اللجنة بعمليات شحن الفحم العابر المقررة عن طريق ميناء راجين، وفقا للفقرة ٨ من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧).

وتلقت اللجنة في ٢٦ أيلول/سبتمبر إخطارا من دولة عضو بواردات من ركاز الحديد والحديد وركاز الرصاص والرصاص والأغذية البحرية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال الفترة من ٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر، وفقا للفقرات ٨ و ٩ و ١٠ من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧). وخلال الفترة

المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة عددا من الإخطارات، بما في ذلك بشأن التدريب والتعاون العلمي ومنح التأشيرات لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحضور الاجتماعات وكذلك تحديد ما إذا كانت هذه الأنشطة متوافقة مع نظام الجزاءات.

وواصلت اللجنة نظرها في مقترحات بشأن تقديم المساعدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من المنظمات الدولية بشأن طائفة من المسائل، بما في ذلك مشاركة مواطنين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في اجتماعات وبرامج الأمم المتحدة الإقليمية وكذلك في زيارة قطرية رسمية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدراسة تنفيذ اتفاقيات المراقبة الدولية للمخدّرات واعتزام التبرع بمعدات تكنولوجيا المعلومات.

ويسرني أيضا أن اللجنة قد اختتمت مداولاتها بشأن مذكرة المساعدة على التنفيذ رقم ٢ وصحيفة وقائع وافقت عليهما في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وأقرت اللجنة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر مذكرة المساعدة على التنفيذ رقم ١ ومذكرة المساعدة على التنفيذ رقم ٦. وكافة مذكرات المساعدة على التنفيذ وصحيفة الوقائع المحدثة متاحة على الموقع الشبكي للجنة.

ختاما، أود أن أشير إلى أن فريق الخبراء واصل التحقيق في الانتهاكات المحتملة لنظام الجزاءات المفروض على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واضطلع بعدد من أنشطة التوعية، وقائمة بها مرفقة بالتقرير كمرفق. أخيراً، وإذ نشير إلى أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ أحكام القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٥٦ (٢٠١٧) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، تقع على عاتق الدول. وأود أن أطمئن المجلس بأن اللجنة ملتزمة بتيسير تنفيذ تلك التدابير بغية الإسهام في إيجاد حل سلمي وشامل لمسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وبما أن هذه هي المرة الأخيرة التي أتشرف فيها بأن أعرض على المجلس تقرير التسعين يوما عن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس والوفود على الدعم الذي تلقيته وفريقي خلال فترة ولايتي، وأثق أنه سيقدم لخلفي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة وعلى قيادتكم للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). ونقدر أيضا الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد فيلتمان.

هذه هي المرة التاسعة التي يجتمع فيها مجلس الأمن هذا العام فيما يتعلق بكوريا الشمالية. في الجلسة السابقة للمجلس بشأن تطوير كوريا الشمالية للأسلحة النووية، أوضحت الولايات المتحدة أن مستقبل كوريا الشمالية بأيدي قادتها (أنظر S/PV.8042). فإن اختاروا طريق السلام، سيعيش حينها العالم في سلام معهم؛ لكن إن اختاروا طريق التحدي، سنرد بشكل مناسب. فالخيار خيارهم كما قلنا.

وبالأمس، حدد نظام كوريا الشمالية اختياره. لقد اختار تأجيج هجومه النووي. واختار أن يستخف بالعالم المتحضر. واختار تحدي صبر العالم على استهتاره. ومع هذا الاختيار تأتي نقطة حاسمة لاتخاذ القرار من جانب بقية العالم. لقد رد العالم بقوة على ما تتخذه كوريا الشمالية من إجراءات شنيعة وخارج إطار القانون.

واتخذ المجلس تدابير غير مسبوقة لوقف تطوير كوريا الشمالية للقذائف التسارية التي تحمل رؤوسا نووية. لقد اتخذنا

أكثر الجزاءات تأثيرا شهدها أي بلد طيلة عقد من الزمن. لقد ضربنا عمق الصناعات التصديرية الرئيسية في كوريا الشمالية لتجفيف إيراداتها من أجل برنامج الصواريخ غير المشروع. وخفضنا إمكانية حصول الجيش في البلد على النفط المكرر اللازم لتشغيل آلة حربه.

وقد اتخذت العديد من الدول بالإضافة إلى عملنا هنا في مجلس الأمن إجراءاتها القوية ضد تهديد كوريا الشمالية للسلام. وفي هذا العام وحده، ولأن سلوك كوريا الشمالية قد أصبح لا يطاق بشكل كبير، فرض أكثر من ٢٠ بلدا من جميع أرجاء العالم قيودا على علاقاتها الدبلوماسية مع كوريا الشمالية أو أنهتها. وطردت المكسيك وبيرو وإيطاليا وإسبانيا والكويت سفراء كوريا الشمالية من بلدانها. وقررت البرتغال والإمارات العربية المتحدة تعليق العلاقات الدبلوماسية. وأوقفت الفلبين وتايوان جميع الأنشطة التجارية مع كوريا الشمالية. وقطعت سنغافورة – سابع أكبر شريك تجاري لكوريا الشمالية – كافة العلاقات التجارية. وقطعت أوغندا جميع العلاقات العسكرية والأمنية. وقدم الاتحاد الأوروبي وأستراليا وكوريا الجنوبية واليابان تضحيات إضافية لتحقيق السلام والأمن بتجاوز طلبات مجلس الأمن.

وجميع البلدان التي اتخذت إجراءات لعزل كوريا الشمالية نبع تصرفها من قلقها العميق إزاء خطورة رفض ذلك النظام التخلي عن برنامجه النووي. وقد وضعت بتفان أمننا الجماعي فوق مصالحها السياسية والاقتصادية الفردية. والمجتمع الدولي يشعر بالامتنان لهم على إجراءاتها المسؤولة.

وللأسف لم تفعل جميع البلدان الشيء نفسه. إن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة على الأقل بالتنفيذ الكامل لكافة الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. لكننا نعلم أن ذلك لا يحدث في جميع الحالات. لقد حظر المجلس صادرات الفحم من كوريا الشمالية، ولكن لدينا تقارير تفيد باستمرار النظام في تهريب الفحم إلى البلدان الآسيوية المجاورة باستخدام أساليب التضليل لإخفاء مصادر الفحم.

لقد طلب هذا المجلس ألا تتجاوز جميع الواردات النفطية المكررة إلى كوريا الشمالية الحد الأقصى السنوي، ومنعنا النقل من سفينة إلى أخرى، ومع ذلك نرى كوريا الشمالية تحصل بصورة غير قانونية على نفط مكرر من دول مجاورة من خلال عمليات النقل من سفينة إلى أخرى في البحر الأصفر وبحر اليابان.

وهناك بلدان تواصل تمويل البرنامج النووي لكوريا الشمالية من خلال انتهاك جزاءات الأمم المتحدة وعرقلة الجهود التي نبذلها. إن العالم يعرف الكثيرين منهم. وبقدر ما أحرزنا من نجاح في فرض الجزاءات المتعددة الأطراف ضد نظام كوريا الشمالية، فإنه لا يزال يُجري تجارب لقذائف جديدة وأشد قوة، وهو بقيامه بذلك يواصل مسيرته صوب ترسانة نووية فعالة.

إن التطوير المتواصل لمنظومات القذائف هذه يقتضي من البلدان مواصلة عزل نظام كيم: لذلك ندعو اليوم جميع الدول إلى قطع جميع العلاقات مع كوريا الشمالية. وبالإضافة إلى التنفيذ الكامل لجميع جزاءات الأمم المتحدة، ينبغي أن تقطع جميع البلدان العلاقات الدبلوماسية مع كوريا الشمالية وتحد من تعاونها العسكري والعلمي والفني والتجاري معها. ويجب أيضا أن تُوقف التجارة مع ذلك النظام من خلال وقف جميع الواردات والصادرات، وطرد جميع العمال الذين هم من كوريا الشمالية.

وفي الأسبوع الماضي، شهد العالم تذكيرا واضحا بوحشية نظام كوريا الشمالية عندما فر أحد جنوده من البلد. وكان مما يسبب الصدمة حتى بأكثر مما سببه الفيديو المثير لهرب الجندي، حالته الصحية التي لا علاقة لها بجروحه التي سببها الرصاص. وبينما كان الجندي يتلقى العلاج على يد فريق طبي من كوريا الجنوبية، اكتشف الأطباء وجود طفيليات وحبات ذرة

غير مطهية في جهازه الهضمي – مما يعد دليلا واضحا على أن نظام كوريا الشمالية غير راغب حتى في إطعام قواته العسكرية من الرتب الرفيعة على نحو سليم. وهذه هي الطبيعة غير المفهومة لكوريا الشمالية.

لقد كان إطلاق القذائف بالأمس أكثر تقدما من عمليات الإطلاق السابقة. ولا يمكن لأحد أن يشك في أن هذا التهديد آخذ في التزايد. كما لا يمكن لأحد أن يشك في أن دكتاتور كوريا الشمالية يزداد جرأة في هوسه بالطاقة النووية. وبالأمس، أعلن النظام نفسه قوة نووية، مشيرا إلى أنه استكمل القوة النووية للدولة، ”بتحميل رأس حربي ثقيل وكبير جدا له القدرة على ضرب الولايات المتحدة القارية برمتها“.

ولكن النظام الكوري الشمالي فاته شيئ مهم جدا؛ فكما قلنا من قبل، إن بلوغ مركز القوة النووية يأتي مع معايير معينة. فهو يأتي مع تحمل المسؤولية بما يكفي لمعرفة عدم تهديد البلدان الأخرى بالأسلحة النووية. والقوى النووية لا تُجوع شعوبها من أجل تمويل الأسلحة النووية. ولا تحاول أن تتسلط أو تمارس اللعب بالأسلحة النووية. وقد أظهر النظام مرارا وتكرارا أنه لا يريد التباحث. ولم يتحدث كيم حتى مع مبعوث الرئيس شي عندما أُرسل للتحدث مع النظام.

ولقد قال النظام بشكل قوي إنه لن يقضي على الإنتاج النووي، وكوريا الشمالية تنتهك انتهاكا واضحا العديد من قرارات مجلس الأمن. ونحن نجتمع مرة أخرى في وقت الحساب. ولدينا بعض الخيارات: فأولا، ينبغي أن نواصل معاملة كوريا الشمالية باعتبارها المنبوذ الدولي، الذي آلت إليه، وذلك بتجريدها من حقوقها وامتيازاتها لدى الأمم المتحدة، بما في ذلك صلاحيات التصويت. ثانيا، نحن نعرف المحرك الرئيسي لإنتاجها النووي، إنه النفط. لقد قطعنا من خلال الجزاءات ٩٠ في المائة من تجارة كوريا الشمالية و٣٠ في المائة من النفط، ولكن لا يزال هناك النفط الخام. والمورد الرئيسي لذلك النفط هو الصين.

وفي عام ٢٠٠٣، أوقفت الصين النفط إلى كوريا الشمالية فعلا. وبعد فترة وجيزة، جاءت كوريا الشمالية إلى طاولة المفاوضات. ونحتاج إلى أن تقوم الصين بالمزيد. لقد اتصل الرئيس ترامب بالرئيس الصيني شي هذا الصباح وأخبره أننا وصلنا إلى النقطة التي يجب على الصين عندها أن تقطع النفط عن كوريا الشمالية. وهذا من شأنه أن يمثل خطوة محورية في الجهد العالمي لوقف هذه المنبوذة الدولية. وكما ذكرت، فإن العديد من البلدان قدم قدرا كبيرا من التضحيات الاقتصادية والسياسية بقطع العلاقات مع كوريا الشمالية، وهو ما فعلوه لخدمة السلام والأمن لنا جميعا. ونحن نتوجه الآن إلى الرئيس شي بان يتخذ هذا الموقف أيضا. ونعتقد أن لديه فرصة لفعل الشيء الصحيح لمنفعة جميع البلدان. فيجب أن تُبدي الصين القيادة وأن تقوم بالمتابعة. ويمكن للصين أن تفعل ذلك بنفسها، أو أن نتولى حالة النفط بأنفسنا.

لقد اتخذ دكتاتور كوريا الشمالية خيارا أمس من شأنه أن يجعل العالم أقرب إلى الحرب، عوضا عن أن يُبعده عنها. إننا لم نسع إلى الحرب مع كوريا الشمالية، وإلى اليوم لا زلنا لا نسعى إليها. إن الحرب إذا جاءت، فسيكون ذلك بسبب أعمال العدوان المستمرة مثل تلك التي شهدناها بالأمس، وإذا جاءت الحرب، فلا يُخطئن أحد الظن: سيُدمر نظام كوريا الشمالية تماما. إن أمم العالم، بوسعها مواصلة عزل نظام كوريا الشمالية والحد من مساره الخطير – وعكس ذلك المسار – بمشيئة الله. ويجب علينا جميعا القيام بدورنا لتحقيق ذلك.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الطارئة التي اشترك في طلب عقدها الولايات المتحدة وجمهورية كوريا واليابان. وأشكر السيد فيلتمان على إحاطته، كما أشكر السفير كاردي بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، على عرضه تقرير الـ ٩٠ يوما على المجلس.

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تجاهلت كوريا الشمالية مرة أخرى النداءات المتكررة من المجتمع الدولي بالتخلي عن برامج التطوير النووي والصاروخي وأطلقت قذيفة تسيارية أخرى لها نطاق القذائف التسيارية العابرة للقارات، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وادعت كوريا الشمالية بعد ذلك أنها أجرت بنجاح إطلاق قذيفة تسيارية جديدة عابرة للقارات هواسونغ – ١٥ ”لها قدرات تقنية أعلى بكثير من سابقتها هواسونغ – ١٤“ بل إن كوريا الشمالية ذكرت أنه يمكن تحميلها بأثقل رأس حربي وضرب أي مكان في الولايات المتحدة القارية. إن هذا الإطلاق غير مقبول بالمرة. لقد قدّمت اليابان احتجاجا شديد اللهجة ضد كوريا الشمالية عقب عملية الإطلاق مباشرة، ودانت هذا العمل بأشد العبارات. وتطالب اليابان بأن توقف كوريا الشمالية فورا كافة عمليات إطلاق القذائف التسيارية وبرامج التطوير النووية والاستفزازات. ولن تقبل اليابان أبدا بوجود كوريا الشمالية المسلحة نوويا.

لقد وصلت القذيفة إلى أوج أعلى من أي وقت مضى، إذ وصلت إلى ما يزيد على ٤ ٠٠٠ من الكيلومترات، وطارت لمدة ٥٣ دقيقة وسقطت في المنطقة الاقتصادية الخالصة اليابانية، على بعد حوالي ٢٥٠ كيلومترا إلى الغرب من أوموري. وسارعت رابطة مصائد الأسماك المحلية إلى فحص سلامة جميع سفن الصيد التي كانت تعمل في البحر وقت الإطلاق. ولقد كنا محظوظين إذ لم يصب أي أحد بأذى، ولكن هذا لا يغير من حقيقة أن هذا كان عملا خطيرا ولا متسم بالمسؤولية من جانب كوريا الشمالية.

لقد كان إطلاق القذيفة التسيارية ذات النطاق العابر للقارات هو الثالث من نوعه هذا العام. وإذ يؤخذ قي الاعتبار نطاقه التقديري، أصبح جليا بدرجة كبيرة أن هذا ليس مجرد تهديد إقليمي، بل تهديد عالمي لجميع الدول الأعضاء. وهذا استفزاز آخر يجعل من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن كوريا الشمالية أبعد ما تكون عن الاستعداد للتخلي عن برامجها النووية، أو أنها مهتمة بالعودة إلى الحوار المجدي. فلا خيار لنا سوى العمل معا لممارسة أقصى درجات الضغط على كوريا الشمالية لكي تغير مسار عملها وتعمل في سبيل نزع السلاح النووي.

وبسبب هذا الإطلاق الجديد، قد يشعر بعض أعضاء مجلس الأمن بالإحباط لأن الجزاءات لا يبدو أنها تؤدي الغرض منها حتى الآن. بيد أن التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن القائمة، بما في ذلك القراران اللذان اعتمدا مؤخرا ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، يمكن أن يحدث تأثيرا كبيرا على حسابات كوريا الشمالية. ومن المهم جدا أن يحث المجلس جميع الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة. فبدون التنفيذ الدقيق، لا يمكننا تحقيق التغيير المنشود في سياسات كوريا الشمالية.

كما ينبغي لنا ألا نغفل عن حقيقة أن النظام الكوري الشمالي يقوم بتحويل موارده في سعيه من أجل الأسلحة النووية والقذائف التسيارية بدلا من رفاه شعبه، الذين لديهم احتياجات كبيرة لم تتم تلبيتها بعد. ويتعين علينا أن نوجه رسالة واضحة ومتسقة مفادها أن الذي يتعين عليه أن يتغير هو كوريا الشمالية.

وعلينا أن نوجه رسالة واضحة ومتسقة مفادها أن كوريا الشمالية هي التي بحاجة إلى أن تتغير. وستواصل اليابان العمل بشكل وثيق للغاية مع أعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء الأخرى للتوصل إلى حل شامل للمشاكل المتصلة بكوريا الشمالية.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد اجتمعنا مرات عديدة للغاية هذا العام لمناقشة انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصارخة للقرارات التي

اتخذها مجلس الأمن بالإجماع، وأشعر بخيبة أمل عميقة لأنه تعين علينا أن نجتمع مرة أخرى اليوم بعد ارتكاب مثل ذلك الانتهاك أيضا. فللمرة الثالثة، أجرى نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختبارا لقذيفة تسيارية عابرة للقارات. واستنادا إلى تقييم أولي، حلقت القذيفة على ارتفاع أعلى ولمسافة أطول من أي من القذائف التي أطلقتها في السابق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك ندين بأقوى العبارات أعمال كوريا الشمالية واستمرار متابعتها لبرنامجها غير القانوني للقذائف التسيارية والأسلحة النووية. واليوم استدعينا سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في لندن للإعراب عن قلقنا العميق حيال ذلك السلوك المتهور.

إن عملية إطلاق القذيفة الأخيرة لم تكن المرة الأولى: فهي تأتي بعد ١٩ عملية إطلاق سابقة هذا العام وتشكل التجربة النووية السادسة لكوريا الشمالية في أيلول/سبتمبر. إن أحدث انتهاك يدل مرة أخرى على تجاهل كوريا الشمالية للأمن الجماعي والالتزامات الدولية التي نتقيد بها جميعا، باعتبارنا دولا ملتزمة بالقانون. لقد أدننا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرات عديدة من قبل. وعلى مجلس الأمن الآن، إلى جانب المجتمع الدولي الواسع، أن يضاعف جهوده لإقناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتغيير المسار.

وفي هذا العام عملنا معا من خلال المجلس على تنفيذ تدابير لكبح جماح برامج النظام غير القانونية للقذائف التسيارية والأسلحة النووية. وفي وضع تلك التدابير، كفلنا حماية الاحتياجات الإنسانية للسكان. وليس شعب كوريا الشمالية هو الذي يهدد الأمن العالمي، إنما هو النظام. وتتعارض إجراءاتنا بشكل واضح مع وحشية ذلك النظام نحو شعبه الذي طالت معاناته، وهو يجعل رهينة لأهواء قيادته المتهورة. وحينما تنفذ تلك التدابير تنفيذا كاملا، فإننا نعلم أنها ستحدث تأثيرا. ونعلم أيضا أن علينا استنفاد كل السبل لتسوية المسألة بالطرق السلمية والدبلوماسية. ونأمل جميعا أن نتجنب الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية. فذلك لن يكون مدمرا لمواطني كوريا الشمالية فحسب، بل أيضا للاستقرار العالمي ولنا جميعا. ولذلك، يجب علينا جميعا مواصلة تنفيذ التدابير القائمة وجميع السبل الدبلوماسية الأخرى المتاحة لنا – على نحو كامل وبدون تأخير.

ولن تكون التدابير القائمة فعالة إلا إذا نفذت بقوة وبشكل كامل من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بدءا بنا نحن جميعا الأعضاء في مجلس الأمن. وتضطلع العديد من الدول بتلك المسؤوليات بشكل دؤوب، ولكن من الواضح أنه يجب، ويمكن، القيام بالمزيد من العمل. إن الموعد النهائي لتقديم التقارير بموجب القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) هو ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ولكن بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر لم تقدم سوى ٢٩ دولة عضوا تقارير عن تنفيذها للتدابير الواردة في القرار. وبالنظر لحجم التهديد، فإن ذلك ببساطة ليس جيدا بما فيه الكفاية. إن الموعد النهائي لتقديم التقارير بموجب القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) هو ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ونناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الوفاء بذلك الموعد النهائي وتقديم معلومات مستكملة عن تنفيذ تلك التدابير. وسنواصل العمل مع الشركاء في جميع أرجاء العالم لزيادة تحسين إنفاذ التدابير القائمة.

ونشيد بالأعمال القيمة التي يضطلع به فريق الخبراء كجزء من جهودنا المشتركة لوقف البرامج غير القانونية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فهو يزودنا بالمعلومات التي نحتاج إليها لتنفيذ جميع التدابير ذات الصلة، ونحث جميع الدول على التعاون التام مع الفريق واتخاذ إجراءات سريعة وقوية استجابة لتوصيات الفريق. وإن لم تفعل ذلك، فإنها حينئذ ستساعد نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تهديد العالم.

لقد ركزت حتى الآن على جهودنا المشتركة لإقناع نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتغيير المسار، ولكن، في الختام،

لا بد أن أؤكد على أن ذلك النظام وحده يتحمل المسؤولية عن تلك البرامج، وبالتالي، عن عزلته الدولية. فقد اختار السير على ذلك الطريق. ويمكنه أن يغير المسار. ويمكن تحقيق مستقبل أفضل للبلد ولشعبه الذي يلفه الظلام. ويجب على النظام الآن أن يتخذ القرار المسؤول بالعودة إلى طاولة المفاوضات وأن يمتثل للالتزامات التي حددها مجتمعنا الدولي.

السيد أبو العطا (مصر): تستمر مصر في إدانتها بأشد العبارات لأنشطة كوريا الشمالية للتسلح النووي وتطوير وإطلاق الصواريخ الباليستية بما يخالف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويعرض السلم والأمن الإقليميين والدوليين للخطر. وذلك انطلاقا من التزام مصر الدائم بضرورة الحفاظ على مصداقية نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى مصداقية مجلس الأمن، وحرص مصر على أن تتعامل منظومة الأمم المتحدة بجدية وحزم مع أي تهديد لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بدون تمييز أو ازدواجية في المعايير .

كما تدرك مصر طبيعة ما تمثله الانتهاكات المتكررة من جانب كوريا الشمالية لقرارات مجلس الأمن من تهديد للسلم والأمن الدوليين، ومن تهديد خطير للاستقرار الإقليمي في منطقة شمال شرق آسيا، وللأمن القومي لدول صديقة لمصر، مثل اليابان وكوريا الجنوبية. وتطالب مصر كوريا الشمالية بالوقف الفوري لكافة الانتهاكات والإجراءات المخالفة لقرارات مجلس الأمن. وتدعوها إلى عدم القيام بأي أعمال تصعيدية تؤدي إلى المزيد من التوتر وعدم الاستقرار بما يهدد السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

وتؤكد مصر مجددا على ضرورة اضطلاع مجلس الأمن وكافة أجهزة الأمم المتحدة بمسؤولياتها في هذا الصدد من خلال العمل على إيجاد تسوية سلمية مستدامة للأوضاع المثيرة للقلق البالغ في شبه الجزيرة الكورية، على أن تشمل تلك التسوية التخلص الكامل من كافة الأسلحة النووية، وإيجاد سلام مستدام بين الكوريتين، وفقا لمحددات قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك العمل على إعادة إحياء مسار المحادثات السداسية والمفاوضات بحيث يتسنى الخروج من تلك الحلقة المفرغة الخطيرة لاستمرار انتهاكات كوريا الشمالية لقرارات مجلس الأمن.

أود ختاما أن أعبر عن تقدير وفد بلدي البالغ للجهود البارزة التي بذلتموها، سيدي الرئيس، وأعضاء وفد إيطاليا في رئاسة اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٧١٨(٢٠٠٦) خلال فترة عضوية إيطاليا في مجلس الأمن. وهي الجهود التي كان لها أثر واضح في تيسير أعمال تلك اللجنة الهامة التي تقوم بدور محوري في متابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بكوريا الشمالية ومساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير اللازمة. وقد أثمرت جهودكم في تحقيق عدد من النجاحات الملموسة بالرغم من التعقيدات الفنية المرتبطة بتنفيذ تلك المنظومة غير المسبوقة للعقوبات الدولية. وأتوجه إليكم في هذه المناسبة بالشكر على التقرير الذي توليتم عرضه اليوم حول أنشطة اللجنة خلال الأيام التسعين الماضية، الذي يبرز النشاط الواضح لهذه اللجنة التي نوليها أهمية في ضوء حرص مصر على التنفيذ الدقيق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد أوريبيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الاعلامية.

تدين السويد بأشد لهجة اختبار القذيفة التسيارية العابرة للقارات الذي أجري أمس. إنه يشكل تهديدا واضحاً للسلام والأمن الدوليين، واستفزازا غير مقبول وإخلالا واضحا بالالتزامات الدولية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تحد للعديد من قرارات مجلس الأمن. فأفعال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تمثل تهديدا لمنطقتها فحسب، بل وللمناطق جميعها.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مرة أخرى، على الإذعان لقرارات المجلس بأن عليها وقف أعمالها الاستفزازية

والوفاء بالتزاماتها الدولية ومباشرة حوار هادف والتخلي عن برامجها النووية والمتعلقة بالقذائف على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وعليها العودة إلى نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتؤيد السويد تأييدا كاملا القرارات ذات الصلة التي اعتمدها المجلس بالإجماع بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن المهم أن يظل المجلس متحدا وأن تنفّذ جميع البلدان قرارات مجلس الأمن على وجه السرعة من أجل كفالة التأثير الكامل لتلك القرارات.

وفي ذات الوقت، لن تحل الجزاءات وحدها الوضع في شبه الجزيرة الكورية. بل علينا أن نمهد الطريق للتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي. لذلك، وبالموازاة مع تنفيذ نظام الجزاءات على نحو صارم وفعال، علينا الاضطلاع على سبيل الاستعجال بالمزيد من العمل لتقليل حدة التوترات، بغية تعزيز آفاق تسوية شاملة.

وفيما يخص تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وفريقكم على العمل الممتاز بوصفكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة. تضطلع اللجنة بدور بالغ الأهمية في تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس على نحو فعال من أجل ضمان أثرها المنشود. وينبغي للّجنة وفريق الخبراء التابع لها مواصلة توعية الدول الأعضاء بشأن تنفيذ الجزاءات، فضلا عن دعم جهودها في مجال بناء القدرات. ويجري بالفعل بذل المزيد من الجهود، ولكن ثمة المزيد مما يسعنا القيام به. ونتطلع إلى مواصلة المناقشات بشأن سبل تعزيز فعالية التدابير التقييدية.

إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسؤولة دونما جدال عن حماية رفاه شعبها والنهوض به. غير أنه في حين يحول نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موارد حيوية إلى برامج مُكلفة للأسلحة، تستمر معاناة شعبه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ومن حالة إنسانية خطيرة.

لا تزال الحالة الإنسانية مصدر قلق بالغ. لم يُقصد بالتدابير التي يعتمدها المجلس قط أن تكون ذات أثر سلبي على تقديم المساعدة الإنسانية. ولذلك، فإن التقارير الأخيرة التي تفيد بأن للجزاءات آثارا سلبية، بما في ذلك قدرة المنظمات الإنسانية على تلبية تلك الاحتياجات الإنسانية العاجلة، تثير بالغ القلق.

لا بد من معالجة هذه التحديات والتقيد بالمبادئ الإنسانية. وفي ذلك الصدد، فإننا نتطلع إلى المناقشات في اللجنة، وإلى مساهمات فريق الخبراء وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بشأن سبل ضمان تنفيذ القرارات تنفيذاً صارماً وعلى النحو المنشود، وفي الوقت ذاته، ضمان وصول المعونة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية بشأن آخر إطلاق لقذيفة تسيارية عابرة للقارات أجرته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن إطلاق هذه القذيفة، في انتهاك صارخ للعديد من قرارات مجلس الأمن، يُفاقم التهديد النووي المتنامي في المنطقة. وعلى الرغم من الجهود السياسية والدبلوماسية الهائلة لوقف برامج كوريا الشمالية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، لم نر أي بادرة كانت توحي بعزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تغيير سلوكها. إذ قوضت السياسة اللامسؤولة التي تمارسها كوريا الشمالية بالفعل وعلى نحو خطير نظام عدم الانتشار برمته. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بالبيان الصادر عن وزارة خارجية أوكرانيا المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يقول، في جملة أمور، إن أوكرانيا تدين بشدة عملية الإطلاق الجديدة لقذيفة تسيارية عابرة للقارات من طراز هواسونغ – ١٥، قادرة

على حمل شحنة نووية، التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

هذا التصرف المتعمد من بيونغ يانغ، الرامي إلى تطوير قذائف أقوى، فضلاً عن تهديداتها باستخدام الأسلحة النووية، لا يهدد أمن البلدان المتاخمة لكوريا الشمالية على نحو خطير فحسب، بل وكذلك الأمن والاستقرار العالميين بما يتجاوز شبه الجزيرة الكورية.

وتؤيد أوكرانيا جميع الدول التي أدانت تصرف بيونغ يانغ الخطير وتدعو قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف أعمالها الاستفزازية على الفور.

وأنضم إلى المتكلمين السابقين في الإشادة بالجهود التي تبذلونها، سيدي الرئيس، بوصفكم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، بهدف ضمان التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونرحب بتوسيع نظام الجزاءات ذي الصلة بقدر كبير، وفقا لقرارات المجلس الأخيرة، فضلا عن أنشطة التوعية الدينامية التي تضطلع بها كل من الرئاسة الإيطالية للجنة وفريق الخبراء التابع لها. إن الامتثال غير المشروط والتام للقرارات يُعدّ شرطاً من الشروط الأساسية لخفض مستوى التهديد النووي في المنطقة وكبح قدرة كوريا الشمالية على القيام بمزيد من الأعمال الاستفزازية.

وفي هذا الصدد، نؤيد العمل البناء الذي اضطلعت به اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما تحديث قوائم المراقبة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وفقا للقرارين ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، واعتماد عدة مذكرات للمساعدة على التنفيذ. إن التدابير المحددة والموجهة نحو تحقيق النتائج مهمة من أجل تعزيز فعالية نظام الجزاءات الحالي وكفاءته.

في الختام، أود أن أشدد على أن الاستفزاز الذي شهدناه بالأمس قد بدد الآمال في استئناف حوار بشأن نزع السلاح النووي في كوريا الشمالية. بصراحة، وبعد مرور شهرين ونصف دون اختبارات ولا عمليات إطلاق، كان لدينا بصيص أمل أن هذا الحوار ليس بعيد المنال. بيد أن تصرف الأمس بيّن بوضوح أن نظام كوريا الشمالية ليس مهتما بإجراء محادثات. بل إنه يسعى بتهور إلى تحقيق فكرته الراسخة التي مفادها الحصول على مركز دولة حائزة للأسلحة النووية، وهو مركز لن يعترف به المجتمع الدولي ولن يقبله أبداً.

إن أوكرانيا مستعدّة لمباشرة العمل البناء مع جميع الشركاء من أجل تغيير الوضع الراهن والمضي قدما نحو نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، على أي حال.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أودّ أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان والسفير كاردي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تتضمن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أحكاما صريحة بشأن عمليات الإطلاق التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مُستخدمةً تكنولوجيا القذائف التسيارية. وتعرب الصين عن قلقها البالغ إزاء عملية إطلاق القذائف التي أجرتها مؤخرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعن معارضتها لهذه العملية. ونحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والكف عن التصرفات التي تصعد التوترات في شبه الجزيرة الكورية.

في الماضي القريب، كانت الحالة العامة في شبه الجزيرة الكورية مستقرة، مما أتاح فرصة للجهود الدبلوماسية. للأسف، لم تؤدِّ تلك الجهود إلى استئناف الحوار والمفاوضات. المسألة

النووية في شبه الجزيرة الكورية مستمرة منذ أكثر من عقدين. وخلال تلك الفترة، كانت أكبر خبرة قيمة اكتسبناها هي أنه عندما خطا كلّ طرف من الأطراف خطوة نحو الآخر في تفاعل صادق، كان ثمة مجال للتوصل إلى اتفاق. وأهم درس مستفاد هو أنه عندما اعتمدت الأطراف موقفا صارما وأساءت الحكم على بعضها البعض، أفلتت منها فرص السلام.

في هذا العام، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرارات ٢٣٥٦ (٢٠١٧) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧). تبين تلك القرارات موقف المجتمع الدولي الموحد إزاء تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقدرات نووية وتسيارية ودعم النظام الدولي لعدم الانتشار. وفي الوقت نفسه، فإنها تشدد على أهمية عمل الأطراف المعنية على التخفيف من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، وتؤكد مجددا ضرورة صون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا ككل، والالتزام بالسعي إلى إيجاد تسوية عن طريق مفاوضات دبلوماسية وسياسية سلمية، مع التشديد على أن سبل عيش الناس وجهود المساعدة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي ألا تتأثر سلبا.

وبالنظر إلى الحالة الخطيرة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية، فإن الأولوية القصوى هي أن تبدي جميع الأطراف المعنية ضبط النفس وتنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة على نحو شامل وصارم، وأن تسعى إلى استئناف الحوار والمفاوضات في وقت مبكر.

وما فتئت الصين تؤيد إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، وإحلال السلام والاستقرار في المنطقة. وقد دأبت الصين على الدعوة إلى الحوار والمفاوضات كوسيلة لتحقيق تسوية ومنع النزاع والفوضى في شبه الجزيرة الكورية، وعملت بلا كلل من أجل تحقيق ذلك الهدف. وقدمت الصين اقتراحا يقضي بتعليق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنشطتها النووية والصاروخية، فضلاً عن تعليق كل من الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتدريبات العسكرية المشتركة الواسعة النطاق.

وتقترح الصين نهجاً مزدوج المسار يرمي إلى تشجيع التقدم الموازي في مجال نزع السلاح النووي وإنشاء آلية للسلام في شبه الجزيرة. وقد طرح الاتحاد الروسي، أيضا، فكرة اتباع نهج تدريجي في تسوية المسائل التي تواجه شبه الجزيرة الكورية.

واستناداً إلى المقترحات المذكورة آنفا، أصدرت الصين والاتحاد الروسي بياناً مشتركاً في ٤ تموز/يوليه اقترحا فيه خارطة طريق لتسوية المشاكل التي تواجه شبه الجزيرة الكورية. والمبادرة المشتركة بين روسيا والصين عملية ومجدية وترمي إلى التشجيع على التسوية السلمية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية وصون السلام والاستقرار هناك. والأمر كذلك، نأمل أن تلقى الاستجابة والدعم من الأطراف المعنية. وفي الحالة الراهنة، يجب أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليته التاريخية بحث الأطراف على اتخاذ تدابير متكاملة لتسوية المشاكل من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية السلمية والحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

وستواصل الصين تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشكل شامل وبالكامل، جنباً إلى جنب مع الأطراف المعنية، وستواصل القيام بدور نشط وبناء في السعي للتوصل إلى تسوية مناسبة للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية والتعجيل بتحقيق نزع السلاح النووي والسلام والاستقرار طويلي الأمد في شبه الجزيرة الكورية. وتتوقع الصين أن تبذل جميع الأطراف المعنية، ولا سيما الأطراف الرئيسية، جهوداً لتحقيق تلك الغاية من خلال الوفاء بالتزاماتها بطريقة بناءة.

وترى الصين أن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) ينبغي أن يفضي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وصون السلام والاستقرار في شبه

الجزيرة الكورية، وتعزيز الحوار والمفاوضات بين الأطراف المعنية بهدف التوصل إلى حل. ويتعين على فريق الخبراء أن يعمل في إطار الامتثال الصارم لولايته وأن يقوم بعمله على أساس مبادئ الموضوعية والحياد والأدلة المثبتة. ومن رأي الصين الثابت أن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي ألا تؤثر سلباً على أنشطة المساعدة الإنسانية ذات الصلة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية بشأن تجربة القذائف التسيارية التي نفذتها بالأمس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، كنا نأمل أن يزول التوتر في شبه الجزيرة الكورية. وكنا متفائلين، مثل أوكرانيا، بأن هناك أسباباً معقولة لإيجاد مخرج دبلوماسي من المأزق الخطير للغاية الذي نشهده. والتجربة الأخيرة هذه، التي ندينها بشدة، لا شك أنها بددت آمالنا. ولكننا لا نزال مقتنعين بأنه ليس من المناسب التخلي عن هذا الأمل، فلا يوجد في رأينا أي خيار مقبول آخر. ويجب أن يكون الحل سياسياً، كما قال وكيل الأمين العام فيلتمان في وقت سابق.

وكثير ممن سبقوني قالوا إن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تغير نهجها وسلوكها. ونحن نتّفق معهم. ولكن في الوقت نفسه، ينبغي بذل كل جهد ممكن لتجنب أي سوء تقدير، وينبغي بذل كل الجهود لتخفيف حدة التوترات. قد لا يكون ذلك سهلاً، لكننا نعتقد أن كل من يستطيع أن يحدث فرقاً ينبغي ألا يألو أي جهد، بطريقة موحدة، لإيجاد حل سلمي ودبلوماسي وسياسي للحالة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة.

وفي غضون ذلك، فإن كفالة التنفيذ الكامل لمختلف قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يزال أمراً حاسماً. ونحن نقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير كاردي بشأن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) ونثني على طريقته المتميزة في إدارة عملها. ونشيد بأنشطة التوعية التي أضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونرى أن هذه الأنشطة تسهم بشكل كبير في التنفيذ الكامل والفعال لقرارات المجلس ذات الصلة. والزيادة في عدد تقارير التنفيذ الوطنية التي تتلقاها اللجنة عقب أنشطة التوعية التي يضطلع بها الرئيس شاهد على هذه الحقيقة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام إثيوبيا بالاستمرار في الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد، ونتطلع إلى إيجاد نهج سياسي من شأنه أن يرسي الأساس لحل الأزمة التي نواجهها في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل إثيوبيا على كلماته الطيبة.

السيد نيبنتزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، على عرضكم التقرير عن فترة الـ٩٠ يوماً، وكما نشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية بشأن قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق قذيفة تسيارية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وهذا الانتهاك الجديد من جانب بيونغ يانغ لقرار مجلس الأمن يبعث على خيبة الأمل العميقة. ومرة أخرى، يجب أن نقيّم آفاق تطبيع الحالة في شبه الجزيرة الكورية بأنها لا تزال بعيدة جداً. وما من شك في أن هذا الدليل الإضافي على تجاهل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية السافر للمطالب الواردة في قرارات مجلس الأمن وقواعد القانون الدولي يبرر أقوى إدانة.

إن روسيا لا تقبل هدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتمثل في الحصول على مركز الدولة النووية، وأيدت جميع

قرارات مجلس الأمن التي تطالب بإنهاء البرنامج الصاروخي والنووي لبيونغ يانغ من أجل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

وفي الوقت نفسه، من الواضح لنا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للمشاكل في شبه الجزيرة الكورية. وبالنظر إلى الظروف الراهنة، فإننا ندعو بقوة الأطراف المعنية كافة إلى وقف دوامة التوتر الذي يبدو أنها تتبع كل دورة من ردود الفعل ورد الفعل المضاد. ولا بد من اتخاذ خطوة إلى الوراء وأن تقيم بعناية عواقب كل خطوة وأن تراجع سياسة التهديدات والترهيب المتبادلين، لأن هذه السياسة لا يمكن إلا أن يكون لها أثر معاكس لما يُسعى إليه.

ومن مصلحة المجتمع الدولي قاطبة أن تسوى الحالة في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السلمية فحسب. في الوقت نفسه، وريثما تبدي دول المنطقة استعدادها لإيلاء الاهتمام الواجب للعناصر السياسية في جميع قرارات الجزاءات، بما في ذلك القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، ستستمر الحالة في التدهور، مما يخلق حلقة مفرغة.

إن الجزاءات المفروضة على بيونغ يانغ هي مجرد أداة تهدف إلى انخراطها في مفاوضات بناءة، وينبغي ألا تستخدم لتضييق الخناق على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقتصادياً أو أن تفاقم الحالة الإنسانية عمداً. وينطبق هذا بصفة خاصة على القيود الأحادية غير القانونية التي تضرب في القطاع المدني ولا صلة لها ببرنامج القذائف والبرامج النووية في البلد.

وعلى مدى الشهرين ونصف شهر الماضيين، يبدو أن الولايات المتحدة وحلفاءها كانوا يختبرون صبر بيونغ يانغ على أنشطتهم، بما في ذلك المناورات العسكرية غير المقررة وغير المعلنة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر والجزاءات الانفرادية التي فُرضت مؤخرا والتدريبات العسكرية والجوية بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية التي ستجري في الأسبوع المقبل على نطاق غير مسبوق قرب حدود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي أُعلن عنها للتو. وفي ظل الهدوء النسبي من جانب بيونغ يانغ، فإن هذه البوادر العدائية المتواصلة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجبرنا على إعادة النظر في صدق البيانات التي يُدلى بها إزاء تفضيل استخدام الوسائل السلمية لحل الأزمة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونعتقد أنه كان ينبغي اغتنام هذا الوقت لاتخاذ خطوات ملموسة لإجراء اتصالات مباشرة مع بيونغ يانغ بدلا من زيادة تصعيد التوترات. ولا يمكن إيجاد تسوية شاملة للمشاكل في شبه الجزيرة الكورية إلا في إطار انفراج عسكري وسياسي عام في منطقة شمال شرق آسيا، يؤدي إلى خفض مستوى المواجهة العسكرية ويرسي الثقة المتبادلة بين الدول المعنية في المنطقة. وكان هذا هو النهج الذي اقترحته روسيا والصين في بيانهما المشترك في ٤ تموز/يوليه بشأن وضع خريطة طريق لإحراز تقدم تدريجي نحو التوصل إلى تسوية، بدءا بمبدأ التعليق مقابل التعليق، الذي ينص على أن توقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجارب القذائف التسيارية والتجارب النووية وأن تقلص الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في نفس الوقت حجم وقوة مناوراتهما العسكرية. وهذا سيؤدي بدوره إلى تمهيد الطريق لمناقشة مبادئ التعايش السلمي بين واشنطن وبيونغ يانغ واستئناف الحوار بين الكوريتين.

ويجب أن يكون واضحا للجميع أن إحراز تقدم نحو إيجاد تسوية شاملة للقضايا في شبه الجزيرة الكورية سيكون أمرا صعبا ما دامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترى أن أمنها مهدد بشكل مباشر. وهذه هي الكيفية التي تنظر بها بيونغ يانغ إلى النشاط العسكري المفرط الجاري في المنطقة في صورة مناورات وتدريبات منتظمة على نطاق واسع من جانب الولايات المتحدة وحلفائها، والذي يتجلى كذلك في إرسال قاذفات القنابل الاستراتيجية والقوات البحرية، بما في ذلك حاملات

الطائرات. ويمثل تعزيز نشر عناصر من منظومة الدفاع الأمريكية المضادة للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع (THAD) في جمهورية كوريا عاملا آخر مزعزعا للاستقرار في المنطقة. وقد أشرنا مرارا إلى أن تلك الإجراءات ليست مثيرة للقلق فحسب، بل إنها تقوض التوازن العسكري في المنطقة بوجه عام وتعرض أمن الدول المجاورة للخطر. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تمتنع الأطراف المعنية عن استفزاز بعضها بعضا وأن تتحلى بضبط النفس وتتأكد من عدم اتخاذ خطوات إضافية يمكن أن تزيد من تصعيد التوتر. وفي هذا الصدد، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على وقف تجاربها في مجال القذائف النووية، وندعو الولايات المتحدة وجمهورية كوريا إلى الامتناع عن إجراء المناورات العسكرية غير المقررة والواسعة النطاق التي ستبدأ في بداية كانون الأول/ديسمبر، حيث إنها لن تؤدي إلا إلى تأجيج الحالة المتفجرة بالفعل.

ولا يزال موقف روسيا بشأن إيجاد حل للحالة في شبه الجزيرة الكورية كما هو. إنه لا يمكن إيجاد حل مقبول بصورة متبادلة وطويل الأجل لجميع المشاكل بفاعلية إلا من خلال دبلوماسية نشطة وحازمة. وفي هذا السياق، ندعو جميع الأطراف إلى بدء العمل دون إبطاء لإيجاد صيغة لتسوية سياسية ودبلوماسية. ولا نرى بديلا منطقيا لذلك.

السيد سيس (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر وفدي اليابان والولايات المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الطارئة. كما أود أن أشكر الرئاسة الإيطالية على تنظيم هذه الجلسة، ووكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية الواضحة والواقعية. وأود أيضا أن أشكركم وأثني عليكم شخصيا، سيدي، بصفتكم سفير إيطاليا، على عملكم بصفتكم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وعلى إحاطتكم الإعلامية الواضحة وقيادتكم لأعمال اللجنة خلال السنة المنقضية.

يدين وفد السنغال، بدوره، مرة أخرى إدانة قاطعة آخر عملية إطلاق لقذيفة تسيارية عابرة للقارات من جانب كوريا الشمالية، والتي تأتي بعد شهرين فقط من إطلاقها قذيفة في ١٥ أيلول/سبتمبر، لتلقي بظلال من الشك بشكل واضح على فعالية الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية. فعلى الرغم من كل القرارات والجزاءات والتدابير الأخرى التي اعتمدها المجلس بشأن كوريا الشمالية، تمكنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من التشكيك في قدرة مجلس الأمن على التعامل مع المشكلة التي يمثلها برنامجها النووي العسكري غير القانوني، ناهيك عن التخلي عن طموحاتها النووية العسكرية. ولهذا، يود الوفد السنغالي أن يؤكد أن فرض تدابير محددة الأهداف هو رد مشروع على التهديد الذي يشكله البرنامج النووي والتسياري لكوريا الشمالية. وينبغي أن تكون التدابير المبينة في القرار الأخير للمجلس ٢٣٧٥ (٢٠١٧) جزءا لا يتجزأ من استراتيجية سياسية شاملة تهدف إلى إقناع الأطراف بعقد حوار صريح لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، بدعم نشط من جانب المجتمع الدولي.

وإذ تؤكد السنغال إيمانها بأهمية إيجاد تسوية سلمية ودبلوماسية للأزمة الكورية، فإنها تود أن تكرر نداءها إلى مختلف الأطراف لاستئناف الحوار المباشر بهدف تحقيق نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بشكل يمكن التحقق منه، وبالتالي تعزيز إمكانية التعايش السلمي بين شعوب المنطقة وبلدانها.

غير أنه ما زال يتعين على جميع الدول والمنظمات الدولية والقطاع التجاري الخاص التصدي للتحدي المتمثل في تنفيذ الجزاءات القائمة، حيث إنها بعيدة تماما عن الإنفاذ الفعال، مما يترك ثغرات كبيرة تستغلها سلطات كوريا الشمالية بصورة منهجية من أجل الحصول على الموارد التي تحتاج إليها لمواصلة برنامجها الخطير وغير القانوني.

وفيما يتعلق بأعمال لجنة القرار ١٧١٨، يثني وفد بلدي على جهود أعضائها لتعزيز التنفيذ الكامل للجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونشجعهم على مضاعفة جهودهم. ويرحب بلدي بأعمال التوعية التي تضطلع بها اللجنة وفريق الخبراء التابع لها، والذين نجدهم مستعدين دائما لتقديم التوجيه إلى أي دولة تطلب المساعدة، سواء من خلال توفير المعلومات عن كيانات محددة أو إسداء المشورة بشأن تقديم تقارير عن عدم الامتثال أو تبادل سبل تحسين تنفيذ القرارات ذات الصلة.

ونشجع على اعتماد آلية للإبلاغ عن التنفيذ وندعم مشاريع مذكرات المساعدة بشأن تنفيذ القرارات المتعلقة بكوريا الشمالية، حيث أنها مفيدة للغاية بالنسبة للدول الأعضاء. ومع ذلك، فإننا نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الانتهاكات الأخيرة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولذا نحثها على الامتناع عن الاستفزازات والالتزام بالتوصل إلى حل شامل وسلمي ودبلوماسي وسياسي من خلال الحوار، بهدف استعادة السلام في شبه الجزيرة الكورية. وفي هذا الصدد، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية والتخلي عنها في أقرب وقت ممكن وبشكل نهائي وكامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا استعداد السنغال المستمر لبذل كل جهد ممكن لتنفيذ القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وغيره من القرارات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذا الصدد، سيقدم بلدي تقريره عن تنفيذ القرارين ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) في الأسابيع القليلة القادمة.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان، والسفير كاردي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن كازاخستان يساورها بالغ القلق بعد إطلاق بيونغ يانغ قذيفة أخرى بشكل مستفز. وقد أصدرت وزارة خارجيتنا بيانا إدانة شديد اللهجة في هذا الخصوص. ومما لا شك فيه أن هذه الإجراءات تتعارض مع مطالب المجتمع الدولي، وتنتهك انتهاكا خطيرا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلى بيونغ يانغ أن تدرك أن العالم لن يقبل وضعها النووي.

وينبغي لجميع الأطراف الامتناع عن القيام بأي أعمال استفزازية، لأن المزيد من الاستفزازات لن يؤدي سوى إلى المزيد من المواجهة، وإلى موجة من التصعيد، مع عواقب لا توصف. وستكون نتائج هذا السيناريو أشد خطورة على جميع الأطراف المعنية. ولا نزال مقتنعين تماما، بأنه لا بديل عن التوصل إلى حل سلمي للأزمة الكورية الشمالية، وبأنه لا يمكن التغلب على الجمود إلا من خلال المفاوضات والحوار والنوايا الحسنة من جانب جميع الأطراف. وينبغي أن تكون الجزاءات الاقتصادية ذكية ومحددة الأهداف، وألا تؤدي إلى تدهور الحالة الإنسانية بشكل عام في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب علينا تفادي الانزلاق إلى المسار العسكري، غالبا مع أخطار لا يمكن توقعها، ولا يمكننا الخلاص منها.

ولذلك تؤيد أستانا الجهود الدؤوبة والشاملة الساعية للتوصل إلى حل شامل للمشكلة، من خلال اتخاذ إجراءات جديدة وحاسمة وسياسية ودبلوماسية. ولن نتمكن من إيجاد مخرج من هذه الحالة المعقدة إلا خلال الاتصالات الحقيقية والمداولات الجماعية، إلى جانب تدابير بناء الثقة. وينبغي أن يظل المجلس موحدا بشأن هذه المسألة، وأن يتحلى بالإرادة السياسية الجديدة والحازمة، لتجنب العواقب غير المرغوب فيها قبل أن تصبح الأعمال القتالية واقعا راسخا، ويتم تجاوز آخر الخطوط الحمراء.

مرة أخرى، أشكر السفير كاردي على تقريره الزاخر بالمعلومات، وعلى جهوده البالغة الالتزام، كرئيس للجنة المنشأة

عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، خصوصاوأن هذه الإحاطة الإعلامية هي إحاطته الأخيرة بشأن هذا الموضوع بصفته الحالية. ولأن إيطاليا ستغادرنا في نهاية هذا العام، أود أن أنوه بإسهامها البارز في أعمال مجلس الأمن. إننا نشيد بالنتائج العملية لعمل اللجنة تحت رئاسة السفير كاردي، الذي وفر زخما جيدا للغاية، من خلال سلسلة من أنشطة التوعية المستمرة، وتقديم قوائم مستكملة منتظمة للأفراد والكيانات القانونية، والقائمة المتفق عليها والمعتمدة، المتعلقة بالأسلحة المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية، والمذكرات الإعلامية، وصحف الوقائع، وباقي البيانات ذات الصلة.

ومما لا شك فيه أن عمل اللجنة المنظم بشكل جيد قد أسهم في التنفيذ الفعال لجميع القرارات ذات الصلة للمجلس المتعلقة بالجزاءات. ونأمل أن يسهم أيضا العمل الدقيق للجنة واستثمارها على جميع الجبهات في حل المسائل العامة مع كوريا الشمالية، في إقناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن برنامجها النووي.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): أبدأ بياني بشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية المفيدة اليوم. وأود أيضا أن أشكر السفير كاردي، بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) على عمله.

وتدين بوليفيا مرة أخرى بشدة ما حدث بالأمس، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق قذيفة تسيارية، يُعتقد أنها أقوى وأبعد قذيفة من حيث مداها حتى الآن. ونعيد دعوة ذلك البلد إلى التخلي عن برامجه النووية وبرامجه الخاصة بالقذائف التسيارية، بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لأحكام مختلف قرارات مجلس الأمن المتعلقة بها.

إن بوليفيا، بوصفها بلدا في المنطقة الأولى التي أعلنت منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة باسم معاهدة تلاتيلولكو، ستدين دائما تطوير وصنع الأسلحة النووية، التي تشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي وتهديدا مباشرا لبقاء جنسنا البشري على هذا الكوكب. وبالمثل فإن بوليفيا، كدولة مسالمة تعزز ثقافة السلام والحق فيه، ترفض أي شكل من أشكال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، كوسيلة لحل النزاعات والصراعات بين الدول. وفي هذا الصدد، نحث جميع الأطراف المعنية على تجنب زيادة حدة التوترات وتصعيد الحرب الكلامية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، لا سيما في شبه الجزيرة الكورية.

ونحث جميع الأطراف بشكل خاص، على الامتناع عن أي عمل استفزازي، وأي إجراءات انفرادية وعن أي إجراءات تتخذ خارج القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد دعمنا للمبادرة الصينية المتعلقة بالتجميد المزدوج، مما يتيح بشكل متزامن وقف الأنشطة ذات الصلة في شبه الجزيرة الكورية. وبالمثل، في إطار أحكام الفقرة ٢٧ من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، يجب أن نعمل على تشجيع استئناف المحادثات السداسية الأطراف، انطلاقا من الاقتراح الروسي – الصيني، وخارطة الطريق المرتبطة به، التي تشكل حاليا الاقتراح الملموس الوحيد المطروح لتسوية الحالة.

وقد اتخذ مجلس الأمن خلال الأشهر الستة الماضية، إحدى أشد الجزاءات خلال العقود الماضية. ويجب على الدول أن تعمل من أجل تنفيذها بحيث يمكن أن تخدم غرضها المعلن. ونشدد على أن الجزاءات بالنسبة لبوليفيا، لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها، بل يجب أن تكون بمثابة أداة للتشجيع على إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات، من خلال حوار شفاف من شأنه أن يتيح التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع.

ونود أن نذكر الأعضاء بأنه وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، فإننا نتحمل المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب اتخاذ القرارات الهادفة إلى تعزيز التسوية السلمية للمنازعات، ولهذا النزاع على وجه الخصوص. ومن هذا المنطلق، فإننا نقترح أن يمنح المجلس الولاية اللازمة للأمين العام، لكي يستخدم مساعيه الحميدة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لهذه الحالة المعقدة.

أخيرا، تدعو بوليفيا بإلحاح جميع الأطراف المعنية إلى استبعاد أي نوع من الحلول العسكرية أو التهديد باستخدام القوة، والعودة إلى المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي، من شأنه أن يفضي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية. وأود أن أشكركم أيضا سيدي الرئيس، على عملكم بصفتكم رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وعلى جهودكم وجهود فريقكم النموذجية فيما يخص هذه المسألة، هذا العام. كما أشكر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وجمهورية كوريا على طلب عقد هذه الجلسة في أعقاب الإعلان عن إطلاق كوريا الشمالية لقذيفة تسيارية.

وأدانت فرنسا، من خلال بيان أدلى به الرئيس مكرون، عملية الإطلاق بأشد العبارات، وأود أن أكرر مرة أخرى، كما فعل وزيرنا للخارجية والشؤون الأوروبية، السيد جون إيف لدريون، التضامن التام لفرنسا مع اليابان وجمهورية كوريا، اللتين توجدان في الخطوط الأمامية في مواجهة هذا التهديد. واسمحوا لي أن أركز على ثلاثة معايير رئيسية لتوجيه السياسة الفرنسية بشأن هذه المسألة الهامة.

وتتمثل الضرورة الأولى في الحاجة إلى الانتباه إلى الخطر الداهم الذي يواجهنا. ويجب علينا ألا نخطئ. ففي أعقاب عمليات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات هذا الصيف، والتجربة النووية ذات النطاق غير المسبوق التي تمت في ٣ أيلول/سبتمبر، فإن التهديد قد تغير من حيث حجمه وطبيعته. وبعد أن كان تهديدا إقليميا، أصبح تهديدا عالميا. وبعد أن كان تهديدا مفترضا، صار تهديدا داهما. وبعبارة أخرى، فإن خطورته لم يسبق لها مثيل. ويؤثر هذا التهديد علينا جميعا لأنه أمر ضاغط علينا جميعا.

وبعد هذا الإطلاق الأخير للقذائف التسيارية العابرة للقارات أمس، إستأنفت كوريا الشمالية سعيها غير المسؤول للتصعيد.

يذكرنا هذا الاستفزاز الجديد، قبل كل شيء، بمدى خطورة تطور الحالة. لقد أدى التقدم المنهجي المحرز في مجالي القدرات النووية والتسيارية – التي يزيد من توضيحها هذا الإطلاق – إلى التهديدات المباشرة والعالمية التي أشرت إليها. إن كوريا الشمالية تواصل تهديد السلام والأمن الإقليميين والدوليين من خلال مراكمة الاستفزازات العدوانية.

والمطلب الثاني الذي يجب أن نعطيه الأولوية اليوم هو الحزم. ففي مواجهة أنشطة النظام المتهورة وغير المسؤولة وانتهاك التزاماته الدولية، يجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى العمل بسرعة بوحدة وتصميم. ويجب علينا أن نرد على نحو موحد على هذا الاعتداء على السلام والأمن ونظام القانون الذي بنيناه. ولنكن واضحين في أن ما يرجي اختباره بالبرنامج النووي والتسياري لكوريا الشمالية هو النظام الدولي لعدم الانتشار في حد ذاته. فالضعف والتقاعس ليسا من الخيارات.

وتتمثل أولويتنا، في ذلك السياق، في ممارسة أقصى حد من الضغط على نظام كوريا الشمالية عن طريق الجمع المتين بين محوري عمل. المحور الأول الذي لا غنى عنه هو تعزيز وتسريع التنفيذ الشامل والصارم للجزاءات المفروضة بالفعل. ولا تزال أمامنا خيارات هامة في هذا الصدد. فأنشطة اللجنة المنشأة

عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) التي يدعمها فريق الخبراء – كما ورد في الإحاطة الإعلامية النيرة جدا التي تلقيناها اليوم – أساسية في هذا الصدد. ونرحب بصفة خاصة بالمؤشرات على تزايد عدد تقارير التنفيذ الوطنية والعمل الجاري لتثبيت الجزاءات. يجب علينا مواصلة وتكثيف هذه الجهود. كما يجب علينا أن نلتزم اليقظة بشكل خاص إزاء جهود كوريا الشمالية المتغيرة باستمرار للتهرب من الجزاءات. ولنكن أكثر ابتكارا، في مواجهة قدرتها الابتكارية.

غير أن التفاقم المتسارع للتهديد يتطلب منا أن نفعل أكثر من ذلك. وهذا هو السبب في أن فرنسا تؤيد تعزيز الجزاءات. فنحن نعلم أن الجزاءات القوية هي وحدها القادرة على التأثير على استراتيجية نظام كوريا الشمالية. ولذلك فإن فرنسا على استعداد للشروع مباشرة في العمل من أجل تحقيق تلك الغاية، إلى جانب جميع شركائها في مجلس الأمن. كما يسهم الاتحاد الأوروبي كذلك في تلك الجهود. فقد اعتمد، في الشهر الماضي، تدابير مستقلة جديدة، تتجاوز إدراج جزاءات الأمم المتحدة.

إن الرد الحازم والموحد الذي تسعى إليه فرنسا بحماس مزدوج الهدف. أولا، يجب أن نرد على سلوك بيونغ يانغ غير المبرر ونتجنب إرسال أي رسالة إفلات من العقاب على الانتهاك الصارخ لقراراتنا. ثانيا، وكما قلت، يجب علينا ممارسة أقصى حد من الضغط على نظام كوريا الشمالية للوفاء بالتزاماته وتحكيم العقل. والشرط الثالث – منطقيا وتسلسليا على حد سواء – في ذلك السياق، هو الدبلوماسية، وهي المسار الذي لن يمهد له إلا بإجراءات حازمة. وفرنسا مقتنعة بأن الحد الأقصى من الحزم اليوم، في شكل تعزيز الجزاءات، هو أفضل أداة نملكها للنهوض بتسوية سياسية في المستقبل. وعلى النقيض من ذلك، فإن أي شيء يمكن أن يعتبره نظام كوريا الشمالية تعبير عن الضعف أو الانقسامات فيما بيننا من شأنه أن يشجعه على مواصلة استفزازاته وأن يزيد موضوعيا من خطر اللجوء إلى تدابير تتسم بالإفراط.

ببساطة، فإن الموقف شديد الحزم الذي تحث فرنسا مجلس الأمن على تبنيه هو ترياقنا الأفضل لخطر المواجهة والحرب وسبيلنا الأفضل لفتح الطريق إلى حل سياسي، نعتقد أنه يجب أن يتأسس على النزع الكامل للسلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بشكل قابل للتحقق ولا رجعة فيه. إننا لا نغلق الباب أمام الحوار ولم نغلقه أبدا. إن نظام كوريا الشمالية هو الذي يصر، من خلال سلوكه غير المسؤول وغير المقبول، على رفضه. وما دامت كوريا الشمالية تتجاهل مناشداتنا وتواصل تصعيد تهديدها بالاستفزاز تلو الآخر، فلن يكون أمامنا خيار آخر سوى زيادة الضغط ردا على ذلك. وذاك هو الحل الوحيد لإعادة كوريا الشمالية إلى طاولة المفاوضات وفتح الطريق إلى الحل السياسي والدبلوماسي الضروري الذي نسعى إليه.

هذه هي أولويات فرنسا التكاملية الثلاث التي يجب أن نسترشد بها: فهم واضح للخطورة غير المسبوقة للتهديد وأقصى قدر من الحزم في الرد والدبلوماسية لصالح الحل السياسي للأزمة النووية الكورية الشمالية. وإذ أن أمننا الجماعي على المحك ومعه مستقبل نظام عدم الانتشار برمته الذي هو دعامته الأساسية، فإن فرنسا تدعو جميع الجهات المعنية لقطع هذا المشوار الشاق معا.

السيد روسيلي فريري (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية ووفود الولايات المتحدة واليابان وجمهورية كوريا على عقد هذه الجلسة المفتوحة.

مرة أخرى، نجد أنفسنا هنا في مواجهة تهديد من كوريا الشمالية، التي تصر على سلوكها العنيد المتمثل في التباهي بتطوير برنامجها النووي وبقدرتها على إطلاق الأسلحة النووية. تكرر أوروغواي إدانتها بأشد اللهجات لآخر إطلاق لقذيفة

تسيارية عابرة للقارات من قبل كوريا الشمالية بالأمس. إن جميع هذه الاختبارات متهورة وغير مسؤولة وغير مقبولة. وتحث أوروغواي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن برامجها النووية الحالية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه وأن تنهي فورا جميع الأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية وأعمال الاستفزاز الأخرى.

لقد مثلت ثلاث عمليات إطلاق للقذائف هذا العام تهديدا لليابان، مشكِّلة تهديدا مباشرا لذلك البلد وسكانه. إننا نكرر التأكيد على أن تلك الحوادث تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. ونؤكد من جديد أنه يجب على كوريا الشمالية أن تحترم جميع قرارات مجلس الأمن، وأن تضع جانبا نواياها النووية وتعود إلى طريق الحوار، الذي يجب أن يكون هدفه النهائي نزع السلاح النووي.

غير أن تكرار تأكيد جميع هذه المطالب، لا يحقق ببساطة المرجو. ودون المساس بالحفاظ على وتحسين نظام جزاءات فعال، من الضروري كسر الحلقة المفرغة الحالية التي تنتهك فيها كوريا الشمالية بانتظام قرارات مجلس الأمن، الذي يفرض بدوره جزاءات لاحقة وينشئ اتصالات لا تغير الوضع بأي شكل من الأشكال. لا يمكننا الاستمرار بهذه الطريقة. يجب علينا تنسيق الاستراتيجيات التي تؤدي إلى حل لهذه الحالة مع نظام كوريا الشمالية، الذي يراهن على تصعيد التوترات التي يمكن أن تكون عواقبها وخيمة على المنطقة وخارجها.

وتكرر أوروغواي دعوتها للحوار، إذ أننا لا نرى أي حل لمسألة كوريا الشمالية إلا من خلال مواصلة المحادثات السلمية والتفاوض والتوفيق السياسي بين الأطراف. وقد حان الوقت لتغيير النمط الحالي للتطورات في هذه المسألة قبل فوات الأوان وحدوث كارثة بأبعاد لا يمكن تصورها.

تقترب أوروغواي من نهاية فترة ولايتها ومشاركتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن. وقد شهدنا، في هذين العامين، زيادة كبيرة في عدد الجلسات التي تم النظر فيها في حالة كوريا الشمالية.

لقد شارك بلدي في اعتماد خمسة من أهم القرارات وأكثرها قوة، علاوة على البيانات الرئاسية والصحفية. ومع ذلك، لم يتغير نمط سلوك كوريا الشمالية.

وليس ثمة مخرج من هذا الوضع الحرج إلا بالجهود الدبلوماسية بوصفها جزءا من الاستراتيجية الدولية التي تلتزم بها جميع البلدان التزاما ثابتا، وخاصة تلك البلدان ذات النفوذ على شبه الجزيرة الكورية. ولن تتوقف الأعمال الاستفزازية ما لم يعاد توجيه الوضع نحو طريق الحوار والتفاوض. وفي ذلك الصدد، تجدد أوروغواي التزامها بمواصلة العمل لأجل التوصل إلى حل سلمي دبلوماسي سياسي لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إيطاليا.

بداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

يواجه مجلس الأمن مرة أخرى استفزازا قانونيا غير مسؤول من جانب نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكما ذكر اليوم رئيس الوزراء جنتيلوني سيلفري ووزير الخارجية ألفانو، فإن إيطاليا تدين بشدة إطلاق بيونغ يانغ قذائف تسيارية أخرى عابرة للقارات وتشكل تهديدا خطيرا ذا طابع عالمي حقا وخطرا مباشرا للبلدان المجاورة التي نعرب عن تضامننا الكامل معها. ويعدُّ تحدي كوريا الشمالية المستمر لنظام عدم الانتشار، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن، تهديدا للاستقرار الإقليمي وللسلام والأمن الدوليين. وندعو المجتمع الدولي إلى توحيد صفوفه للدفاع عن أمننا الجماعي.

ويشكّل استمرار الضغط الاقتصادي والدبلوماسي الرفيع المستوى على النظام ردا مناسبا على السلوك الطائش لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسنواصل العمل على هذه المسألة بصفتنا عضوا في مجلس الأمن للفترة المتبقية من السنة، وفي إطار الاتحاد الأوروبي أيضا. وأود في ذلك السياق أن أؤكد مجددا الأهمية القصوى التي توليها إيطاليا لاستمرار وحدة مجلس الأمن في هذه المسألة.

واعتمدت إيطاليا تدابير إضافية على الصعيد الوطني تتسق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مثل تعليق إجراءات اعتماد سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في روما. وقصدنا بذلك القرار أن نبعث رسالة لا لبس فيها عن ضرورة تخلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن سياسات التحدي والعزلة التي تنتهجها.

وقد سبق أن تكلمتُ عن تنفيذ الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). ومع ذلك، أود أن أضيف أننا ملتزمون بضمان ألا تترتب عن نظام الجزاءات آثار سلبية غير مقصودة على الحالة الإنسانية في البلد – وهو ما أعيد تأكيده في قرارات المجلس الأخيرة – وسنتناول ذلك الموضوع في الاجتماع المقبل للجنة. وبالتالي، أجدد تضامننا الكامل مع شعب كوريا الشمالية الذي ما زال يعاني بسبب تجاهل النظام لاحتياجاته الأساسية في سعيه لحيازة الأسلحة النووية ووسائل إيصالها.

وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تغيير هذا المسار فورا وبطريقة يمكن التحقق منها، بما في ذلك وقف جميع الأنشطة النووية وتلك المتعلقة بالقذائف، وبذلك تستطيع إحراز تقدم حقيقي في التزامها بنزع أسلحتها النووية. وذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن تبدأ به كوريا الشمالية استعادة ثقة المجتمع الدولي وتمهيد الطريق أمام التوصل إلى حل سلمي عن طريق المفاوضات الجدية.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو تاي – يول (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن بشأن إطلاق كوريا الشمالية قذائف تسيارية طويلة المدى في فجر يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بالتوقيت المحلي. وأعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي للمشاركة في مناقشة هذه المسألة الملحة والهامة. وأخص بالشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية، وأشكركم، سيدي الرئيس، على تقريركم ربع السنوي المقدم بصفتكم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

لقد أنهت كوريا الشمالية فترة الهدوء التي امتدت لـ٧٥ يوما باستفزازاتها المتمثلة في إطلاق قذيفة تسيارية أخرى بالأمس. وقد ذهلنا لطيش كوريا الشمالية التي تتصرف في تحد للمجتمع الدولي بأسره، والذي ما برح يبعث برسالة قوية وموحدة لم يسبق لها مثيل ينذرها فيها بوقف المزيد من الاستفزازات.

واتخذت البلدان في جميع القارات تقريبا مؤخرا تدابير قوية ضد برنامج كوريا الشمالية لأسلحة الدمار الشامل غير المشروعة – ليس عن طريق التنفيذ الكامل والصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة فحسب، بل أيضا بالوسائل الأخرى الطوعية المتاحة لها مثل تقليص المعاملات التجارية وتخفيض التمثيل والعلاقات الدبلوماسية مع كوريا الشمالية. وبالرغم من تلك الإجراءات المتضافرة من جانب المجتمع الدولي بأسره، لم تأبه كوريا الشمالية بل أطلقت قذيفة تسيارية آخرى عابرة للقارات. ولا يمكننا التعامل مع هذه الاستفزازات المتهورة بأي قدر أقل جدية من تعاملنا مع الاستفزازات السابقة من جانبها.

وعلى مدى الشهرين الماضيين رأى البعض أن وقف الاستفزازات من جانب كوريا الشمالية عقب إطلاق قذيفة هواسونغ – ١٢ في١٥ أيلول/سبتمبر ربما يشير إلى أنها قد استيقظت أخيرا على الحقيقة صارخة. وكانت لدى آخرين آمال كبيرة في أن تواصل كوريا الشمالية ضبط النفس بدافع من روح قرار الهدنة الأوليمبية الذي اتخذناه بتوافق الآراء في الجمعية العامة في وقت سابق من هذا الشهر (قرار الجمعية العامة ٧٢/٦). بل إن البعض رأى أن هناك فرصة سانحة من الهدوء الذي ساد لفترة طويلة نسبيا، وأن ذلك ربما يرجح الكفة نحو تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية. ولكن ربما تتلاشى تلك الآمال ذات النوايا الحسنة عقب الاستفزاز الناشيء عن إطلاق كوريا الشمالية قذيفة أخرى بالأمس.

غير أن من السابق لأوانه أن نفقد الأمل. وقد ثبت مرة أخرى أن الطريق نحو نزع السلاح النووي من كوريا الشمالية وعر للغاية، ولكن يجب علينا ألا نتوقف عن المضي عليه هنا بسبب الشعور بالإحباط. وربما لا تزال هناك فرصة سانحة مهما كانت ضآلتها. ويجب علينا التحلي بالصبر والمثابرة في جهودنا الدبلوماسية الرامية إلى إعادة كوريا الشمالية إلى طاولة المفاوضات. ويجب على مجلس الأمن ألا يتوقف أبدا عن إرسال رسالة لا لبس فيها يؤكد فيها رفضه التام لحيازة كوريا الشمالية للأسلحة النووية وتطوير قدراتها في ميدان القذائف التسيارية. ويجب على المجلس تجديد التزامه الراسخ بتعزيز الجزاءات وممارسة الضغط على كوريا الشمالية حتى تتخلى عن برامجها في ميدان الأسلحة النووية والقذائف.

ومن جانبها يتعين على كوريا الشمالية ألا تستخف بالرسالة الصادرة عن جلسة مجلس الأمن اليوم. ولا شك أن كوريا الشمالية ستكون قد أخطأت خطأ جسيما إذا ما استهزأت بعزم المجتمع الدولي أو أخطأت تقديره. ويجب على كوريا الشمالية أن تستيقظ من شعورها الخادع بالأمن. ونحث بيونغ يانغ مرة أخرى على اغتنام هذه الفرصة المتلاشية المتاحة لها لحل مشكلتها النووية سلميا، حتى تكفل أمنها. وعلى النحو الذي تم تأكيده مرارا وتكرارا وبصوت عال وواضح، فإن المجتمع الدولي على استعداد لضمان مستقبل أفضل لكوريا الشمالية – إذا ما اتخذت الخيار الصحيح.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.